Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Office of Legal Affairs of the United Nations, and in reference to the note dated 13 December 2017 (ref. LA/COD/59/1) seeking the views of Member States regarding resolution 72/120 entitled "The scope and application of the principle of universal jurisdiction", has the honour to attach herewith views of the State of Qatar on the said resolution.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of Legal Affairs of the United Nations the assurances of its highest consideration.

New York, 17 May 2018

The Office of Legal Affairs of the United Nations
Unite Nations
Room: S-3620

809 U.N. Plaza • 4th Floor • New York, NY 10017 • U.S.A. • Tel: (212) 486-9335 • Fax: (212) 758-4952

Annex to the note verbal no. (36519) dated 17/5/2018 concerning GA Resolution 72/120 "The scope and application of the principle of universal jurisdiction"

الملاحظات المقدمة من دولة قطر بشأن قرار الجمعية العامة ٧٢/١٢٠ المعنون " نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه "

- إن مبدأ الولاية القضائية يشكل إحدى الأدوات الأساسية لضمان منع الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقمعها وتجريم مرتكبيها، وذلك تطبيقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة التي تنص على أن الدول الأطراف ملزمة بالبحث عن الأشخاص المنسوب إليهم ارتكاب أو اصدار أوامر بانتهاكاتٍ لاتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولها الأول والتي تعتبر مخالفة جسيمة، وبمحاكمة هؤلاء الأشخاص، بغض النظر عن جنسياتهم، أمام محاكمها أو تسليمهم إلى دولة طرف أخرى لمحاكمتهم، بالإضافة إلى أن تنامي الإرهاب في العالم بشكل يُعرض حياة المدنيين وممتلكاتهم للخطر تدفع المجتمع الدولي نحو إرساء مبدأ الولاية القضائية العالمية لمواجهة ذلك الخطر.
- تُطبِق الأدوات التشريعية المعمول بها في دولة قطر وفقاً لضوابط تشريعية فعالة، ومن أهم أمثلة أحكام القوانين القطرية التي تمد الولاية القضائية خارج حدود الدولة، وذلك على نحو يُمثل تقارب مع روح وطبيعة مبدأ الولاية القضائية العالمية، منها القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون العقوبات، والقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، بالإضافة إلى أن دولة قطر قد انضمت لعدد من الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على مبدأ الولاية القضائية العالمية، ومن أهم الأمثلة، اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللإنسانية أو المهينة، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما افادت بأنه يتعين العمل على تفعيل الآليات المتنوعة في مجال التعاون القانونية والقضائي لدعم المبدأ المشار إليه، والاعتماد عليها في الإحالات ذات الصلة.